بهدف دعم الاستثمارات الجديدة للقدوم إلى الكويت وكسر التبعات السلبية لأزمة «كورونا»

«تشجيع الاستثمار»: إعفاءات ضريبية وجمركية للمستثمرين الأجانب

- تمديد تواريخ بدء التشغيل الفعلي لكل الكيانات الاستثمارية حتى يناير 2021
- الإعفاء من ضريبة الدخل والضرائب الجمركية على الواردات لمدة سنة للكيانات الجديدة
- 50٪ تخفيضاً لجميع رسوم خدمات الهيئة المقدمة للمستثمرين حتى نهاية العام الحالي
- إعفاءات ضريبية عن العام المالي 2020 للكيانات المرخصة المشغلة فعلياً قبل 2020

طارق عرابي ـ مصطفى صالح

تسعى هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، منذ تدشينها في عام 2013، الى جذب الاستثمارات الأجنبية الى الكويت، من خلال استقطاب الشركات الكبرى ومنحها تسهيلات كبيرة تصل الى تملك بنسبة 100٪ داخل الكويت، وذلك في ضوء سعي الكويت لتنفيذ خطة التنمية كويت جديدة 2035، والهادفة الى تنويع الاقتصاد الكويت بعيدا عن النفط، ومن ضمن هذه الخطط جذب الاستثمارات الأجنبية الى البلاد والاعتماد عليها ضمن التنويع الاقتصادي. وفي ظل أزمة انتشار جائحة كورونا الحالية وتداعياتها السلبية على جميع الاقتصادات العالمية، عملت الهيئة على تقديم المزيد من التسهيلات التي تشجع الاستثمارات الأجنبية على القدوم الى الكويت وضخ استثماراتها هنا، حيث اعلنت الهيئة عن عدد من الاجراءات لدعم المستثمرين الجدد المتقدمين بطلب الحصول على الترخيص الاستثماري في الكويت، وذلك في إطار تشجيعها للمستثمر الاجنبي، ومن منطلق دعمها للمستثمرين الجدد، في ظل تداعيات «كورونا» السلبية.

تسهيلات كبيرة

وتضمنت التسهيلات الجديد منح اعفاءات ضريبية للشركات المتقدمة بطلب الترخيص الاستثماري حتى 31 ديسمبر، والحاصلة على نسبة 30٪ إلى 80٪ وفق آلية التقييم رقم 329 لسنة 2019، ومن بين هذه الاعفاءات: الاعفاء من ضريبة الدخل عن السنة المالية التالية لتاريخ بدء التشغيل الفعلي، والاعفاء الكلي من الضرائب الجمركية على قائمة الواردات اللازمة للمشروع لمدة سنة واحدة من تاريخ إصدار شهادة الاعفاء الجمركي.

كذلك أعلنت الهيئة عن تخفيض كل رسوم الخدمات التي تقدمها للمستثمرين بنسبة 50٪ حتى 31 ديسمبر 2020، كما أعلنت عن احتساب القيمة الكاملة للمنفعة السنوية لإنفاق الكيانات الاستثمارية على معيار التنمية المستدامة من خلال برامج ومجالات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة البيئية، والتي تمت إضافتها من ضمن معايير آلية الاعفاء الضريبي المعدلة.

دعم الكيانات القائمة

أما فيما يتعلق بدعم الكيانات الاستثمارية المرخصة من قبلها، فقد أعلنت الهيئة عن تقديم إعفاءات ضريبية عن السنة المالية 2020 للكيانات المرخصة التي بدأت التشغيل الفعلي قبل عام 2020، وعن السنة المالية الاولى للكيانات الاستثمارية المرخص لها التي بدأت التشغيل الفعلي قبل 2020 أو تم تمديد تاريخ التشغيل الفعلي لها، فيما أعلنت في الوقت نفسه عن إعفاء هذه الكيانات من الرسوم الجمركية على قائمة الواردات لأغراض الاستثمار التي تقدم إلى الهيئة خلال سنة 2020 ولمدة سنة واحدة من تاريخ إصدار شهادة الاعفاء الجمركي.

هيئة الاستثمار

انشأت الحكومة في عام 2013 هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (KDIPA)، وسنّت قوانين تسمح بالملكية الأجنبية بنسبة 100٪ للشركات المعتمدة من قبل الهيئة وإقامة إعفاءات ضريبية وإعفاءات جمركية.

واستقطبت هذه السياسات 3,2 مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية بين عامي 2015 و2019 من 37 شركة عالمية تمثل 16 دولة أجنبية وعربية من الاقتصادات المتقدمة والناشئة، وتركزت في قطاعات الخدمات، مثل: تكنولوجيا المعلومات والنفط والغاز والبناء والتدريب والصحة والطاقة والاستشارات وأبحاث السوق والخدمات الترفيهية، كما تفتح الكويت سوق السندات أمام المستثمرين الأجانب.

3 أنواع للاستثمار المباشر

يصنف نوع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا الى الدوافع والمحفزات التي تؤدي الى حدوث الاستثمار، حيث ينقسم الى 3 أنواع، هي:

1 ـ البحث عن المصادر: يهدف هذا النوع من الاستثمار لاستغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية.

2 ـ البحث عن الأسواق: حيث يهدف هذا النوع من الاستثمارات الى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في اسواق الدول المتلقية للاستثمارات.

3 ـ البحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية الموحدة.

ما هو الاستثمار الأجنبي؟

الاستثمار الأجنبي المباشر يعرف بأنه قيام الشركات او المؤسسات الحكومية بالاستثمار في مشروعات وشركات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويمكن أن يتضمن الاستثمار الاجنبي المباشر انشاء مشروع جديد او تملك أصول شركة قائمة، او من خلال عمليات الدمج والاستحواذ.

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الاجنبي المباشر بتملك 10٪ او اكثر من رأسمال الشركة على ان ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في ادارتها، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تستثمر في أسهم الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها.

رغم الخسائر وتبخر المكاسب المحققة في 2019.. هناك قطاعات استفادت من الأزمة وحققت أداء ومكاسب جيدة

أزمة «كورونا» ضربت «البورصة» في 2020.. فمن الرابح والخاسر؟

- قطاع السلع الاستهلاكية استفاد من الأزمة لترتفع قيمته 14٪ إلى 224,6 مليون دينار
- 71٪ مكاسب قطاع الرعاية الصحية لترتفع قيمته السوقية 95 مليون دينار منذ بداية العام

المحلل المالي

تستعد الكويت خلال المرحلة المقبلة لعودة الحياة لطبيعتها بشكل تدريجي وانهاء حظر التحول الشامل في البلاد الذي فرض لنحو 20 يوما مضت، وذلك وفقا لما أعلنه مجلس الوزراء من خطة على 5 مراحل، حيث تأتي هذه الخطوة لكسر حالة الركود التي اصابت الاقتصاد الكويتي بكافة قطاعاته خلال الفترة الماضية، نتيجة التبعات السلبية لانتشار جائحة كورونا حول العالم.

وكانت بورصة الكويت من بين أكثر القطاعات المتضررة من هذه الأزمة، حيث ضربت أزمة كورونا البورصة منذ بداية العام الحالي، وأدت الى تبخر مكاسب السوق الكويتي التي حققها خلال عام 2019 كاملا والبالغة، 7,3 مليارات دينار، بتسجيل خسائر كبيرة خلال الفترة الماضية.

وعلى الرغم من هذه الصورة السلبية للقطاعات المدرجة في البورصة الكويتية، إلا أنه كان هناك رابحون ومستفيدون من هذه الأزمة، حيث تمكن عدد من القطاعات الاقتصادية من تحقيق مكاسب والاستفادة من أزمة «كورونا»، مقابل تسجيل قطاعات أخرى لخسائر، وفيما يلي ترصد «الأنباء» تأثير أزمة «كورونا» على القطاعات المدرجة في البورصة الكويتية خلال الفترة الماضية، ومن الرابح ومن الخاسر من الأزمة.

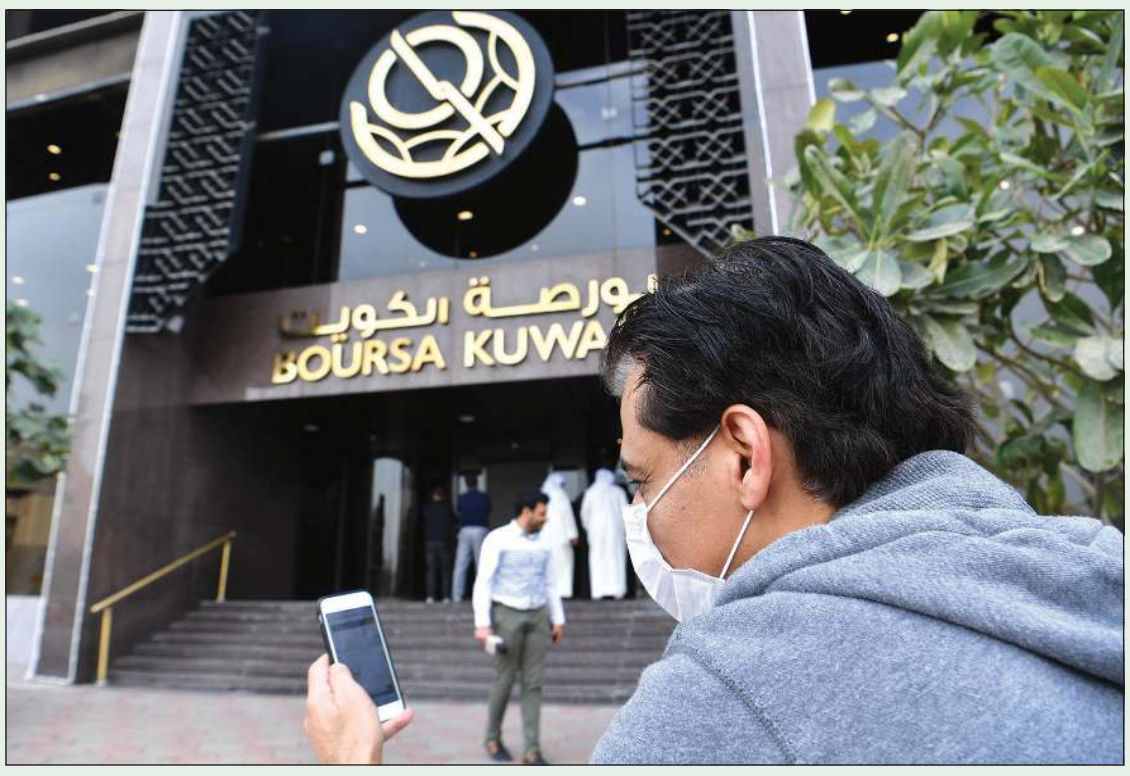

القطاعات الرابحة

وعلى صعيد الرابحين من هذه الأزمة،كان قطاع السلع الاستهلاكية الذي استفادت شركاته الى حد كبير من ارتفاع الاستهلاك والتموين، حيث ارتفعت قيمته السوقية بنسبة 14٪ ما يعادل 27 مليون دينار لتسجل 224,6 مليون دينار وأيضا قطاع الرعاية الصحية الذي ربحت قيمته السوقية 71٪ ما يعادل 95 مليون دينار لتسجل 228 مليون دينار.

أما قطاع الاتصالات، ثاني اكبر قطاع من حيث القيمة السوقية، فكانت خسائره محدودة منذ بداية السنة، حيث خسر 375 مليون دينار ما نسبته 11٪ لتسجل قيمته السوقية 3 مليارات دينار، وذلك نتيجة لنموذج عمل شركات الاتصالات التي لم تتأثر بشكل كبير بالأزمة الصحية.

قطاع البنوك

وفي ضوء هذه الخسائر الكبيرة، جاء في صدارة القطاعات الأكثر خسارة منذ بداية السنة، قطاع البنوك الذي خسر 5,42 مليارات دينار، لتسجل قيمته السوقية 16,57 مليار دينار (خسارة نسبتها 25٪ وشكلت 69٪ من الخسائر الاجمالية للبورصة).

وتأتي هذه التراجعات، سط قلق المستثمرين من انخفاض ملحوظ متوقع في إيرادات التشغيل للبنوك، خاصة ايرادات الفوائد بسبب انخفاض أسعار الفائدة وتوقف نشاط سوق الائتمان) وصافي الارباح لعام 2020، مقابل ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة نتيجة توقف النشاط الاقتصادي وتأثر الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والكبيرة والافراد (القروض الاستهلاكية) بهذه الأزمة الصحية غير المسبوقة في التاريخ الحديث، والتي من المتوقع ان تستمر لآخر 2020 على ان تبدأ الصورة بالوضوح في الربع الاول من 2021 مع إحصاء الخسائر التي سوف تلحق بالاقتصاد العالمي.

وكذلك تشير التوقعات الى ارتفاع قياسي في العجز المالي لميزانية الكويت للعام المالي 2020ـ 2021، نتيجة انخفاض قياسي في أسعار النفط الى ما دون الـ 30 دولارا للبرميل، مما قد يؤثر على وتيرة نمو المشاريع الانمائية والاقتصادية وتمويلها من قبل البنوك.

القطاعات الخاسرة

وجاء قطاع الصناعة من أعلى الخاسرين بحوالي 713 مليون دينار ما نسبته 22٪ لتسجل قيمته السوقية 2,6 مليار دينار، أما قطاع الخدمات المالية، وبالتزامن مع خسائر البورصة الكويتية التي قاربت الـ 25٪ وما يترتب عليه من خسائر محتملة لشركات القطاع في النصف الاول من السنة الحالية، فقد خسرت قيمته السوقية منذ بداية السنة الحالية 19٪ أي ما يعادل خسارة قدرها 525 مليون دينار لتسجل 2,19 مليار دينار.

وتبعه قطاع الشركات العقارية التي خسرت قيمتها السوقية 518 مليون دينار ما نسبته 23٪ لتسجل 1,7 مليار دينار نتيجة تداعيات الأزمة الصحية على قطاع العقار من استثماري وسكني وتجاري. هذه الخسائر التي لم تشهدها البورصة منذ عام 2008، حيث خسرت حينها 43٪ لاتزال مقبولة بالمقارنة بالضرر الاقتصادي الذي تسببت به هذه الازمة وعرضت الاقتصاد الكويتي لمخاطر انهيار أسعار النفط بالاضافة أيضا القطاع الخاص الذي تعرض لخسائر كبيرة.

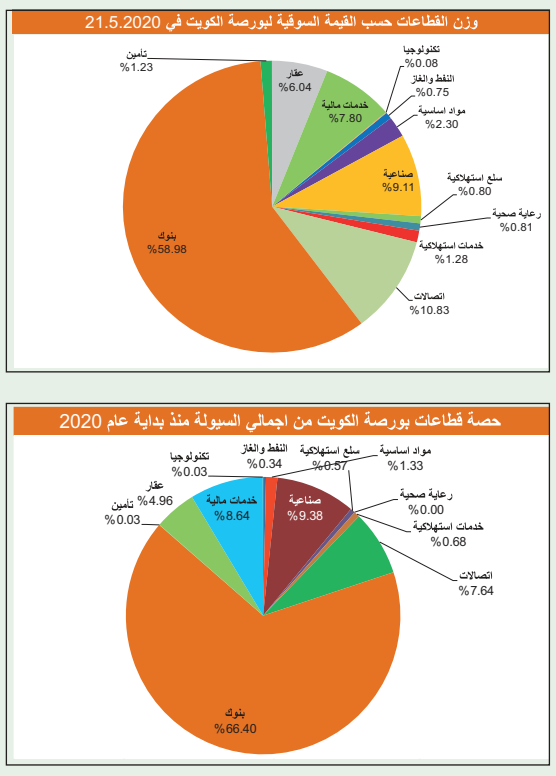

- 22٪ تراجع قيمة قطاع «الصناعة».. و«الخدمات المالية» يخسر 25٪ في 5 أشهر